الأمم المتحدة

A/68/PV.89

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٨٩**

الجمعة، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روسينتال (غواتيمالا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

الاجتماع بشأن القضاء على الفقر من خلال تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

السيد فاي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى بهدف تعزيز القضاء على الفقر من خلال العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن السنغال تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل ليسوتو باسم المجموعة الأفريقية. وتود أن تدلي ببيان بصفتها الوطنية.

إن الأهداف الإنمائية للألفية، تشكل بلا شك إحدى أكثر المبادرات طموحا للقضاء على الفقر، وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للسكان. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فقد أصبح جليا للأسف بأن التوقعات والطموحات الخاصة بعام ٢٠١٥ لن تتحقق. وأصبح ذلك أوضح مع تسليط التقارير ذات الصلة التي صدرت مؤخرا، الضوء على إشارات مقلقة تؤدي إلى التشاؤم، بالنظر إلى استمرار الفقر في معظم البلدان النامية، في جملة أمور، جراء عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي والتحديات المتعلقة بالحصول على عمل كريم.

وتتطلب معالجة العمالة الناقصة، وخاصة بين الشباب، اتخاذ خطوات جريئة لزيادة دخل الناس وتحسين سبل معيشتهم، على الرغم من ندرة فرص العمل، التي تعزى إلى استمرار نمو القوى العاملة. وبالإضافة إلى تلك العوامل، تتزايد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

1440922 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

العمالة الناقصة في البلدان الفقيرة بسبب انخفاض الإنتاجية، وعدم السيطرة على المعلومات المتعلقة بسوق العمل، وعدم مواكبة التدريب لمتطلبات السوق، وصعوبة تمويل برامج لتوفير فرص العمل، والافتقار إلى الحوافز الرامية إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة، بالنسبة للشباب والنساء.

بالإضافة إلى تلك العقبات، ثمة مسألة بارزة أخرى تتمثل في صغر سن السكان. ففي السنغال، تقل أعمار ٤٠ في المائة من السكان عن سن ١٥ عاما، ويوجد ٥٥ في المائة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٤ عاما، في بيئة تسيطر عليها إلى حد كبير قطاعات ريفية وغير رسمية، تمثل ٩٠ في المائة من فرص العمل القائمة. وهذا صحيح أيضا بالنسبة للنساء والمهاجرين الذين لا تعد الاستقلالية بالنسبة لهم خيارا، بل ضرورة ملحة. ونلاحظ أيضا معدلا مرتفعا نسبيا من التبعية في صفوف العاطلين عن العمل، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى حصول العاملين على دخل لا يكفي بشكل عام لتغطية جميع مصاريفهم الأسرية.

ورغم تلك الصعوبات، من المهم الإشارة إلى أن العمل لا يزال يمثل آلية رئيسية للحد من خطر الفقر والتهميش الاجتماعي، من خلال قدرته على الإسهام في توزيع الثروة، وتحسين التماسك الاجتماعي، والحصول على ظروف معيشية كريمة وتحقيق الاستقلال المالي.

بما أن تعويض العمالة يشكل معظم دخل السكان تقريبا، فإن العمالة تؤدي وظيفة اجتماعية، وبالتالي تظهر الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة استنادا إلى الفهم المشترك للتحديات المتعلقة بالحصول على عمل كريم والاحتفاظ به.

وبالمثل، فإذا كانت العمالة تمثل حجر الزاوية في القضاء على الفقر، فإن الدخل المنخفض وانعدام الأمن الوظيفي لا يزالان يؤثران سلبا على نوعية حياة العمال ويزيدان أحوالهم هشاشة، علاوة على الانتقاص من فعالية العمالة نفسها بوصفها أداة في الكفاح الرامي إلى القضاء على الفقر. ويقتضي هذا الواقع القاسي بقدر ما هو مستمر أن يولى اهتماما خاصا في إطار السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالنظر إلى قوة الأثر الإيجابي للعمالة على حياة السكان وفي الحد من مخاطر الفقر.

وفي ذلك السياق، فقد شرعت حكومة السنغال في تنفيذ عملية على نطاق واسع لإيجاد الوظائف عن طريق إنعاش النشاط الاقتصادي وتقديم الدعم لتنمية الشركات الخاصة عبر توفير قوة العمل ذات الكفاءة العالية، فضلا عن توفير العمالة في قطاعات الأشغال العامة والمنسوجات وصناعة الملابس والسياحة والزراعة والخدمات. وبالإضافة إلى إنشاء نظام للمعلومات عن سوق العمل، اعتمدت الحكومة استراتيجية محددة لتحسين إدارة القوة العاملة وقابليتها للتوظيف، وتعزيز فعالية وشفافية سوق العمل وإنشاء الوكالة الوطنية لتعزيز توظيف الشباب.

وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أنه ينبغي أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في جملة أمور، على الاستراتيجيات التي تدعم التحول الصناعي للبلدان النامية، وخصوصا في أفريقيا، وتشجيع إنشاء نظام لتمويل الأعمال الحرة والإشراف عليها. وبالمثل، ينبغي التركيز على اتخاذ التدابير ذات الأولوية التي تشمل تعزيز النظم الضريبية المحفزة لمشاريع الاستثمار الإنتاجي، وتهيئة الظروف الملائمة لزيادة مستوى وهيكل الوظائف في الاقتصاد الوطني، وكفالة تحسين الأخذ في الاعتبار بالعمالة في سياق السياسات الاقتصادية للدول، وتعزيز القدرة الإدارية للوظائف المتوفرة حاليا في القطاعين الزراعي وغير الرسمي، وتحسين نظام إدارة سوق العمل من الناحيتين الكمية والنوعية.

ويحدوني الأمل في أن تسفر نهاية هذه العملية عن إيلاء الاهتمام اللازم لتعزيز العمالة والعمل اللائق في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ .

السيدة كيج (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي هذا الصباح (انظر A/68/PV.88).

سيكون عام ٢٠١٥ عاما هاما في مجال السياسة الدولية، حيث يتوقع أن يقيّم المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أحرز تقدم كبير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع إلى النصف قبل حلول عام ٢٠١٥. غير أن الحد من الفقر المدقع لم يتحقق بعد على نحو كاف. فلا يزال هناك حوالي ١,٣ بليون شخص يعانون من الجوع. وذلك أمر غير مقبول.

وهناك ضرورة للتوصل إلى فهم شامل ومتعدد الأبعاد للفقر بغية مكافحة الأسباب الجذرية للفقر والجوع. وينبغي أن تعزز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، علاوة على تحديد إطار وحيد متسق وشامل للجميع. ويشمل ذلك الفهم، توفير الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، من قبيل توفير خدمات الصحة والتعليم والوظائف اللائقة والمستدامة، إلى جانب كفالة الدخل العادل للجميع.

وتدعو ألمانيا إلى التأكيد القوي على توفير العمالة والوظائف اللائقة للجميع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل الكريم لكلا الجنسين على حد سواء مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفا. وندعم على وجه الخصوص التصدي للمهام المتعلقة باحترام وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك بالنسبة للعمال المهاجرين وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وتدعو ألمانيا أيضا إلى إنشاء مؤسسات معنية بتوفير الحماية الاجتماعية للجميع وصيانتها، استنادا إلى توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢، بما في ذلك ضمان الدخل الأساسي للأطفال والمسنين والأشخاص ممن هم في سن العمل في حالات المرض أو البطالة أو العجز أو الأمومة. وندعم أيضا تعزيز الحوار الاجتماعي، وهو أمر أساسي لتمكين الأشخاص وكفالة مشاركتهم، فضلا عن الإشارة الواضحة إلى المستوى المستهدف لمعالجة مشكلة البطالة بين الشباب.

وقد حققنا – في سياق دعمنا للبلدان الشريكة – نتائج إيجابية عبر اتخاذ العديد من التدابير. أولا، التعليم والتدريب المهنيين الموجهين نحو تعزيز القابلية للتوظيف وتوفير العمل. ثانيا، التدخلات المتعلقة بالطلب على العمل، من قبيل استخدام أنشطة تنمية القطاع الخاص بهدف إنشاء وظائف جديدة. ثالثا، اتخاذ سياسات نشطة إزاء سوق العمل وتوفير أدوات لمساعدة الوافدين الجدد إلى سوق العمل من خلال اتخاذ تدابير من قبيل العمل الاجتماعي للشباب، ومشاريع التوجيه من قبل كبار أصحاب المشاريع. وآخرا وليس أخيرا، فإننا نعوّل على اتخاذ تدابير عامة للسياسات الاقتصادية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي التي تتراوح بين الرعاية الصحية والهياكل الأساسية، الأمر الذي يساعد على تهيئة بيئة مواتية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجه انتباه الجمعية إلى تنظيم حدث جانبي بشأن توظيف الشباب سنستضيفه جنبا إلى جنب مع بعثات البرازيل ومنظمة العمل الدولية، والرابطة الدولية للمهارات العالمية بمناسبة انعقاد منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢ حزيران/يونيه بعنوان ”المهارات من أجل الامتياز والتنمية“. وهناك ضرورة ملحّة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوظيف الشباب لأنه ليس بوسعنا المخاطرة بفقدان الجيل الحالي.

وتتمثل رؤيتنا الأساسية في القضاء على الفقر بجميع أبعاده بصورة مستدامة، الأمر الذي يتعين تحقيقه في ذات الوقت الذي نراعي فيه حدود إمكانيات كوكبنا. وليس ممكنا إحراز

التقدم نحو القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة دون توفير العمل اللائق للجميع. ولن تكون جهودنا مجدية أيضا دون التصدي لمسائل السلام والأمن وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون وضمان احترام حقوق الإنسان للجميع.

السيد قيدروف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): يدرك المجتمع الدولي وقيرغيزستان الحاجة الماسة إلى توفير صكوك وآليات فعالة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اتخذنا في قيرغيزستان، تدابير شاملة فيما يتعلق بالوثائق الاستراتيجية في بلدنا بهدف تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والوفاء بها. وعلى وجه الخصوص، فقد نوهنا في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة إلى أننا نولي أهمية مركزية لمشاكل التنمية البشرية والاجتماعية في السياسات الوطنية لجمهورية قيرغيزستان. وهي تشمل الحد من الفقر وضمان الفرص في الحصول على التعليم وتوفير نظم جيدة للصحة العامة وتهيئة ظروف معيشية مؤاتية لحماية المواطنين الأكثر ضعفا في البلد. وتتسق تلك الأهداف مع الأهداف الإنمائية للألفية، وهي بمثابة المخطط العام لاستراتيجية بلدنا للسنوات القليلة المقبلة.

وبوسع الثروات الهائلة من الموارد الطبيعية في جمهورية قيرغيزستان أن تكفل فرصا كبيرة لتحقيق التنمية الاقتصادية إذا ما أحسنت إدارتها. وتعتبر الزراعة أحد القطاعات الهامة في اقتصادنا حيث تمثل نسبة ٣١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعمل ما يقرب من ثلثي سكان قيرغيزستان في القطاع الزراعي، أي ٣,٥ مليون نسمة من إجمالي ٥,٤ مليون نسمة. وتعيش نسبة ٤٠ في المائة من الفقراء في المناطق الزراعية. وبالتالي، فإن الحد من الفقر في قيرغيزستان يرتبط ارتباطا مباشرا بالتنمية الاقتصادية. وبوصفها بلدا جبليا، فإننا بحاجة أيضا إلى القدرة المطلوبة لاتخاذ إجراءات فعالة في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

وشهد أكثر من ٩٠ في المائة من أراضي بلدنا ما يزيد على ٢٠ كارثة طبيعية خطيرة. ومع الآثار المترتبة على تغير المناخ، فإننا نواجه تهديدات وتحديات جديدة، ولا سيما في المناطق الزراعية.

وقد أدت الظروف الصعبة إلى زيادة هجرة اليد العاملة إلى المدن والتروح إلى المزيد من البلدان المتقدمة النمو. وفي السنوات الأخيرة، زاد عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل عن معدل العمالة بمقدار الضعف. وإذا أُخذ في الاعتبار أن معظم الذين يسافرون من أجل الحصول على عمل هم رجال، فإن عدد النساء العاملات في الزراعة قد ارتفع، ويصل الآن إلى ٤٧ في المائة. وثمة اتجاه آخذ في الظهور في قيرغيزستان. فكلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية في منطقة بعينها، ازداد عدد النساء اللائي يعملن، والعكس صحيح. وفي المحصلة، فإن معدل النساء العاملات هو مقياس التنمية الاقتصادية الذي يحدد مقدار التنمية والمستوى العام للتقدم المحرز في المنطقة.

بالنظر إلى أن العمالة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتنمية اقتصاد البلد، تعكف قيرغيزستان على وضع برنامج طويل الأجل بشأن تنظيم عمالة المرأة. ومكنتنا الخطوات التي اتخذناها حتى الآن من خفض مستوى البطالة فيما بين النساء من ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٤. ومن أجل ضمان التنمية المستدامة والحد من الفقر المدقع، تسعى خطتنا الوطنية للتنمية إلى تنويع الاقتصاد بتطوير الهياكل الأساسية في المناطق الريفية وزيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة، وبالتالي ضمان الأمن الغذائي والدخل في المناطق الزراعية، مع التقليل إلى أدنى حد من التهديدات البيئية. كما تهدف الخطة إلى تطوير أسواق العمل الوطنية والإقليمية وتحسين فرص العمل بالتنظيم الفعال لهجرة اليد العاملة ومزيد من التدريب للقوة العاملة.

وعموما، أحرزت قيرغيزستان تقدما كبيرا إذ حققت ثلاثة من الأهداف الإنمائية للألفية بشأن القضاء على الفقر المدقع والجوع وكفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية

من أجل التنمية. إن مؤشر الفقر الحالي أقل بكثير من الهدف المحدد، ولكن يجب ضمان الاستدامة في هذا الصدد. والحقيقة أنه كان للأزمة المالية والأحداث السياسية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٠، آثار سلبية على المستويات الحالية للفقر في قيرغيزستان. ونحن بحاجة إلى التغلب على تحديات أخرى كثيرة من أجل إرساء أسس التنمية السليمة لدولتنا، بمبادئ ديمقراطية قوية ومستوى معيشة مرتفع للسكان. ولا يمكن تنفيذ جميع التدابير السالفة الذكر إلا بالشراكة الدولية الفعالة.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على تنظيم هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت.

تستكشف المذكرة المفاهيمية لهذا الاجتماع بطريقة ممتازة التحديات والفرص في مجال القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم. تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به هذا الصباح المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/68/PV.88). اليوم، سوف أطرح ثلاث نقاط بشأن الصلة بين القضاء على الفقر، والعمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم والحماية الاجتماعية. وتتسم جميع هذه المسائل بأهمية كبيرة لدى مملكة هولندا.

فيما يتعلق بالفقر وتوفير فرص العمل، نحن نرى ما يلي. يجب أن يكون توفير الوظائف والعمالة في صدارة الأولويات بعد عام ٢٠١٥. فأكثر من ٨٠ في المائة من الأسر التي تخلصت من براثن الفقر المدقع قامت بذلك لأن رب الأسرة وجد عملا. ولا بد للنمو الاقتصادي الذي يعمل لصالح الفقراء أن يتم في سياق التنمية المستدامة. وذلك هو أنجع السبل لزيادة الدخل، وخلق فرص العمل وانتشال الناس من براثن الفقر بصورة دائمة.

وتجب توأمة النمو مع التحول الاقتصادي والانتقال بالعمل إلى مستوى أعلى من الإنتاجية. وتقوم الحاجة إلى التعليم الجيد من أجل تيسير هذا التحول ونقل الناس إلى أعمال أكثر إنتاجية. وتوفر المشاريع الخاصة أكثر من ٩٠ في المائة من فرص العمل في البلدان النامية. ولذلك لا بد أن تكون الظروف مؤاتية لكي تحقق الشركاتُ والمؤسساتُ النموَ، ونتيجة لذلك، توظيف المزيد من الأشخاص بصورة منتجة ومستدامة. ويمكن أن تقوم الأعمال التجارية بدور حاسم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. يجب عليها أن تركز على الابتكار والتكنولوجيا وتأخذ على عاتقها مسؤولية الآثار الاجتماعية والبيئية الناجمة عن أنشطتها.

ثانيا، بشأن توفير العمل الكريم، يجب أن تكون فرص العمل آمنة ومأمونة وأن يكون أجرها عادلا. ينبغي أن تتاح للناس حرية التنظيم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم. ويساعد تعزيز معايير العمل الكريم على إضفاء الطابع الرسمي على الوظائف في القطاع غير الرسمي. وكثيرا ما يتم استبعاد النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من أسواق العمل أو يتعرضون للتمييز عندما يكونون في السوق. يجب أن يكون الحصول على فرص العمل والفرص الوظيفية متساويا للجميع. وينبغي أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق الاقتصادية للرجل في وراثة الممتلكات أو التوقيع على العقود أو تسجيل الأعمال التجارية من أجل فتح الحسابات المصرفية. ويشكل الوصم والتمييز في كثير من الأحيان أكبر العوائق التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل. وينبغي دعمهم في الحصول على عمل والحفاظ عليه. وأحد الشروط الضرورية من أجل ضمان هذه الحقوق هو القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

ثالثا، ينبغي أن تكون الحماية الاجتماعية جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع من أجل إنهاء الفقر. ويمكنها أن تضمن دخلا أساسيا. وستحد من العوائق أمام إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والرعاية الصحية للأمهات والتغذية والتعليم والبيئة الصحية. يجب أن تسهم نظم الحماية الاجتماعية في أولويات الحكومة

الأوسع نطاقا أن تقترن بالتحول الاقتصادي. وبطبيعة الحال، ينبغي تكييف التدخلات لتتناسب مع السياق القطري. ويجب أن نأخذ في الاعتبار متى نستخدم نظم الحماية الاجتماعية ولماذا والكيفية التي نستخدمها بها، ويجب أولا وقبل كل شيء تعزيز المساواة في الفرص.

وخلاصة القول، فإن الربط بين فرص العمل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يستمر التركيز على أوجه التفاوت في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التأكد من عدم ترك أي شخص متخلفا عن الركب. إن مملكة هولندا أحد شركاء الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام، مثلما تحقيق التنمية هو بيان مهمتنا. ونحن نريد أن نكون أحد الشركاء في تبادل الخبرات والتجارب مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بغية التعجيل باتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وسوف نستمر في الإسهام في مناقشات خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب جمهورية تترانيا المتحدة بعقد هذا الاجتماع. لقد جاء في الوقت المناسب، ويمثل إسهاما هاما في المناقشة التي ينبغي أن نجريها في هذا المحفل.

نحن نعتقد أن العمالة يجب أن تكون في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويلتزم رئيس بلدي، السيد كيكويتي، بالانخراط في خطة تعزز العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم على الصعيد الوطني. نود أن نرى التزاما مماثلا بالخطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، نرحب بهذه الفرصة وبهذه المناقشة.

ونحن نشكر منظمة العمل الدولية على دورها القيادي ومشاركتها بوصفها طرفا من الأطراف الملتزمة بالنهوض بتلك الخطة ليس على الصعيد الدولي فحسب، بل أيضا على الصعيد الوطني، كما نعلم في حالتنا بالذات. ولدى منظمة العمل الدولية قدرة فريدة على الاستبصار في هذا الصدد.

ونتذكّرُ أن اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة والتابعة لمنظمة العمل الدولية قد قدمت توصيات لا تزال هامة ومقنعة اليوم فيما يتعلق بالعمالة وتوفير فرص العمل الكريم والحماية الاجتماعية. إننا إذ نعكفُ على صوغ أهداف التنمية المستدامة وإذ نمضي إلى النظر في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، نرى أنه لا يتعين علينا بالضرورة أن نبدأ من الصفر. هناك عروض ومقترحات جديرة بالدراسة وهناك عروض وتوصيات يقينا أن بوسعها أن تُساهم مساهمة مثمرة في المناقشات التي نُجريها وعلينا القيام بها.

نرى أن علينا إشراك الشركاء من خارج الدول الأطراف. ويجب علينا إشراك المجتمع المدني ومتابعة المبادرات العامة والخاصة لإثراء المناقشة التي نُجريها، ولنضمن بأن تكون لدينا منجزات في نهاية العملية.

ختاما، تؤيد جمهورية تترانيا المتحدة مرة أُخرى وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات والذي تكلم بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ليسوتو بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (A/68/PV.88). إننا لعلى يقين بأنه إذا توفرت الرغبة، يمكن تحقيق تقدم لأنه يوجد عدد وافرٌ من التوصيات على الطاولة. في الوقت الراهن، إن ما نحتاج إليه هو الرغبة في التحرك قُدما وقطع التزام بضمان القيام بعمل بشأن المقترحات الموجودة على الطاولة.

بوسع الجمعية العامة أن تعولُ على دعمنا في ضمان إحراز ذلك التقدم.

السيدة بياجي (رواندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرُ الرئيس على تنظيم هذا الاجتماع الهام الذي جاء في أوانه. يؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا بوليفيا وليسوتو

بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين ومجموعة الدول الأفريقية.

وكما تبرز المذكرة المفاهيمية التي عممها الرئيس، فإن مسألة التنمية المستدامة تحتلُ مكان الصدارة في الخطاب العالمي الذي نحن بصدده اليوم. نعتقد أنه لا يتعين علينا ليس فقط السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل علينا أيضا السعي إلى سبيل للتنمية للمضي قُدما بفرص تنمية مُجدية، بما في ذلك توفير العمالة الكاملة وفرص العمل الكريم. ولن يكون بالإمكان تحقيق ذلك إلا إذا ألزمنا أنفسنا باجتثاثِ الإجحافات الضاربة جذورها عميقا والتي لا تزال تستبد بمجتمعاتنا اليوم.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨) تُوجزُ إطار عمل واسع للعالم من أجل المستقبل الذي نصبوا إليه وخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن المهمة الملقاة على عاتقنا هي تنفيذ الخطة. نعتقد أن من الضرورة التنفيذ الشامل للركائز الثلاث للتنمية المستدامة مع إبقاء مسألة القضاء على الفقر، والتنمية الشاملة، والحفاظ على البيئة في قلب المستقبل الذي نصبوا إليه. لقد وجد البنك الدولي في عام ٢٠١٣ أن ما من شيء يساعد على تقليص حدة الفقر أكثر من توفر الوظائف وزيادة الأجور، وإن العمالة حجر الزاوية في التنمية التي تربط بين معايير المعيشة، والإنتاجية والتماسك الاجتماعي، كل تلك مسائل في غاية الأهمية لتحقيق النمو الشامل.

إن إبقاء الناس في الوظائف في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا، يشكل تحدياً. بينما فاقمت الأزمات الناجمة عن الاضطراب الاقتصادي، أو الصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية التي تنحى إلى زيادة الفقر من التحدي المتمثل في تخفيض حدة الفقر وإيجاد العمالة. لذلك ينبغي إيلاء اهتمام خاص مكرّس للبلدان الخارجة من صراعات.

منذ الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤ ضد قبائل التوتسي في رواندا وبلدي يتفهم مدى أهمية استحداث العمالة والوظائف الكريمة بغرض تخفيض حدة الفقر. أود أن أتشاطر حلولنا المحلية. للتصدي للتحديات العديدة التي نواجهها بوصفنا بلدا خارجا من صراع، اعتمدت حكومة رواندا رؤية شاملة لعام ٢٠٢٠ تركّز على نمو اقتصادي سنوي بنسبة ٧ في المائة لتخفيض حدة الفقر مع جعل استحداث الوظائف من الأولويات العليا.

لتحقيق أهداف عام ٢٠٢٠، وضعت الحكومة خطة تنمية قصيرة الأجل أُطلق عليه اسم ”الاستراتيجية الأولى للتنمية الاقتصادية وتخفيض وطأة الفقر“، وتمتدُ تلك الإستراتيجية من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢ ونعكفُ حاليا على تنفيذ الإستراتيجية الثانية. إن استراتيجية التنمية الاقتصادية الثانية وتخفيض الفقر ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع، وتخفيض وطأة الفقر، واستحداث المزيد من الوظائف غير الزراعية، وتخفيض الاعتماد على المساعدة الخارجية وجعل القطاع الخاص محركا للتنمية.

إن توفير التعليم الجيد والمتكافئ لتحسين إمكانية الحصول على الوظائف ينبغي أن يكون أولوية في التنمية في المستقبل. وتشمل الأهداف الإنمائية الأخرى ضمان التعليم للجميع، وزيادة عدد المدارس المهنية والفنية والتأكد من أن جميع أبناء رواندا يتمتعون بالتأمين الصحي مما يُمكنهم من العيش حياة صحية ومنتجة.

أما في مجال توفير فرص العمل الكريم، والعمالة والحماية الاجتماعية، فقد تم التشديد على ضمان دفع أجر للمرأة مساوي للأجر الذي يُدفع للرجل. كذلك سنت رواندا قوانين تمكّن من اقتسام الأرض والأملاك والحق في الميراث بالتساوي. وقد تم التشديد بقوة على الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات المالية، والدعم الزراعي، والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق باستحداث الوظائف والتنمية، فإن أهم المبادرات يتضمن إطلاق برنامج

التنمية المحلية الكثيفة العمالة في عام ٢٠٠٣ وإنشاء وكالة تنمية القوى العاملة الرواندية في عام ٢٠٠٧.

إن استحداث وظائف جديدة نتيجة استثمارات يتم التخطيط لها جيدا وتأخذ في الاعتبار الأنشطة الإنمائية، ونتيجة للتكامل الإقليمي، وإقامة أسواق محلية يمكن الركون إليها، وتطوير شبكات مزدهرة من الأعمال التجارية، وتقديم الدعم للأعمال التجارية الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات، وتكييف المناهج الدراسية لتواكب الحياة العصرية، وتعزيز القطاع الخاص وتهيئة بيئة مناسبة للقطاعات ذات الأولوية. لقد وضعت حكومتنا مجموعة من الحوافز لجذب الناس العاملين في مختلف الأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمات والإنتاج، والاستثمار للحصول على فرص التكنولوجيا وتنفيذها، إن ذلك كله يُسهم في استحداث وظائف كريمة. ولئن كانت الأغلبية من أبناء شعبنا ما زالت عاطلة عن العمل أو لديها عمالة ناقصة أو لا تجري مكافأتها، نعمل على تكثيف الجهود للإبقاء على الزخم وضمان توفر وظائف كافية لشبابنا.

في الختام، أود أن أسلم بأن المسائل المتعلقة بالبطالة وتقليص الفقر معقّدة جداً، غير أن معالجتها في غاية الأهمية لتحقيق السلام، والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إذ أن البطالة تؤثر بالأمن الوطني، وبالتالي تؤثر بالأمن الدولي. لذلك فإن تحقيق العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل الكريم يتطلبان القيام بعمل على الصعيد العالمي، بما في ذلك إعطاء الأولوية للنُهج التحويلية التي تُعالجُ الفقر والبطالة لدى إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها.

السيدة انجيلبريشت شادتلر (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.88).

يشير تقرير صدر مؤخرا عن منظمة العمل الدولية إلى أن هناك أكثر من ١٩٧ مليون شخص عاطلين عن العمل في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من توقع تسجيل درجة معتدلة من النمو الاقتصادي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة العالمية سيزداد مرة أخرى ليسجل ٢٠٢ مليون عاطل في عام ٢٠١٣ وسيزيد بواقع ثلاثة ملايين شخص آخرين في عام ٢٠١٤، سيكون ربعهم في الاقتصادات المتقدمة النمو في حين ستكون الثلاثة أرباع الأخرى في مناطق مختلفة في جميع أنحاء العالم.

ويمثل إيجاد فرص عمل ضرورة ملحة وإحدى الأولويات الرئيسية بالنسبة لغالبية البلدان. وسيظل عاملا هاما لفترة طويلة بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي، فإن عوامل مثل عمالة الشباب والعمالة الرديئة النوعية وإمكانية الاستفادة من الفرص ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في إطار أهداف التنمية المستدامة. وبينما تنمو البلدان وتتطور، تتغير أسواق العمل والعمالة وأساليب الحياة. ولهذه الدينامية تأثير على وتيرة ونطاق الحد من الفقر. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتنمية في تحويل هيكل الإنتاج والعمالة.

وتدرك فنزويلا طائفة الحالات القائمة من منظور تلبية الاحتياجات الاجتماعية وعلى صعيد توزيع الثروة والدخل. وهذا هو السبب في اعتماد فنزويلا لنهج متعدد الأبعاد لمكافحة الفقر، يعالجه ليس بوصفه مشكلة اقتصادية فحسب، ولكن أيضا باعتباره مشكلة اجتماعية ناتجة عن الإقصاء والاستغلال وعدم المساواة، وهي أمور تسبب فيها النظام الاقتصادي الدولي السائد. فهذا النظام يعوق الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل عيش الكفاف والحماية والمشاركة والمعرفة. ولذلك، فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة الفنزويلية ترمي إلى التصدي للأسباب الهيكلية للفقر. وقد وُضعت أهداف لتمكيننا من معالجة العناصر الرئيسية

الأخرى في نسيجنا الاجتماعي، مثل الاحتياجات الخاصة للنساء والشباب والفئات الضعيفة وأهمية الزراعة والاقتصاد غير الرسمي، من بين أمور أخرى.

وبالنسبة لبلدنا، فإن الحماية الاجتماعية هي مسألة شاملة لعدة قطاعات، تضم جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ استراتيجيات للإدماج. وأدى تنفيذ مهام اجتماعية إلى إحراز تقدم كبير في مجال التنمية، ولا سيما على صعيد خفض مستويات الفقر والإدماج التدريجي لشرائح المجتمع التي كانت مستبعدة تاريخيا وتمتع الجميع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع الدخل والثروة على نحو أكثر إنصافا وتعزيز المشاركة الاجتماعية والمدنية في منتديات اتخاذ القرارات العامة. وهذه تدابير لازمة من أجل القضاء على الفقر وبناء مجتمع يضم مواطنين أحرارا ومتساوين.

وفي السياق الحالي الذي لا نزال نعاني فيه من الآثار الضارة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، يجب علينا أن نحافظ على الالتزامات التي قطعتها الدول بضمان عدم خفض المساعدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، يجب على الدول أيضا أن تعتمد التدابير الملائمة للتصدي للأزمة، وذلك على سبيل المثال بمواصلة التركيز على إيجاد فرص عمل كريم وضمان أن تكون الفوائد في متناول أشد الفئات ضعفا.

والتعاون الدولي، من على شاكلة التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون التقني وتبادل أفضل الممارسات، جميعها أمور أساسية لتعزيز التنمية. ومن المهم بشكل أساسي أيضا إجراء الإصلاحات اللازمة للنظام المالي والاقتصادي الدولي لجعله أكثر ديمقراطية.

إن العمل يربط بين الناس والمجتمع والاقتصاد اللذين يعيشون فيهما. وإمكانية الحصول على عمل آمن ومنتج لقاء أجر منصف، سواء كان ذلك في صورة وظائف مدفوعة الأجر أو عمل حر، عامل أساسي في احترام الذات لدى الأفراد والأسر. فهو يؤكد شعورهم بالانتماء إلى المجتمع ويتيح لهم الإسهام فيه بصورة منتجة. ولن يتسنى إحراز تقدم على طريق التنمية المستدامة الشاملة للجميع إذا كان ملايين البشر محرومين من الفرصة لكسب العيش في ظروف لائقة وعادلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.